

كلمة البروفسور الأب سليم دكاش اليسوعي، رئيس جامعة القديس يوسف في بيروت، في احتفال نقابة القابلات القانونيات في لبنان، باليوم العالمي للقابلة القانونية، يوم السبت الواقع فيه ٤ أيار (مايو) ٢٠١٩، في أوتيل بادوفا سنّ الفيل.

في بداية هذه الكلمة البسيطة، كمّا وتحليلاً، اسمحوا لي أولاً بتهنئة القابلات القانونيات اللبنايات في اليوم المخصّص لهنّ دولياً وهو اليوم العالمي الذي نحتفل به سويّة نقابة وجامعات ومستشفيات ومراكز صحيّة في مختلف المناطق اللبناية.

فالتحيّة كلّ التحيّة في هذا اليوم المميّز إلى حضرة النقيب ومجلس النقابة الذين أعدّوا لهذا اليوم لإبراز القدرة الجميلة والمهنيّة التي في وسطها آلاف القابلات. وتحيّة أيضاً إلى من يعملوا بكدّ وصمت وفاعليّة من أجل تنشئة وتكوين القابلات، إلى البروفسور الرئيس فؤاد أيّوب والبروفسور العميدة نينا زيدان وإلى عميد كليّة الصحّة في جامعة العائلة المقدّسة الدكتور باسكال فينانوس وإلى مدير مدرسة القابلات القانونيات في الجامعة اليسوعيّة الدكتور عيسى الفرخ وإلى ممثّلة الأمم المتّحدة السيّدة أسمي قرداحي وهي تهتمّ أشدّ الاهتمام بصحّة الطفل والأمّ أيّما اهتمام.

وإن قلت أمراً في هذا اليوم الجامع، هو أنّ القابلات القانونيات يجتمعن اليوم في إطار نقابة قانونيّة معترف بها أمام الدولة والجامعات والرأي العامّ، وإنّنا لا نذيع سرّاً إن قلنا إنّ خريجات مدرسة القابلات القانونيات في الجامعة اليسوعيّة، وهي مدرسة تأسّست منذ السنة ١٩٢١، خضن نضالاً هامّاً وطويلاً للاعتراف بالمهنة، مهنة القابلة القانونيّة، وهي تختلف اختلافاً نوعياً عن مهنة "الداية" وكذلك الاعتراف بنقابة القابلات القانونيّة كنظام (Ordre) التي كانت رئاستها الأولى للسيّدة نايلا دوغان. ولا شكّ أنّ النقابة ليست فقط إطاراً لتنظيم المهنة والدفاع

عن حقوق القابلات بل كذلك لوضع البرامج الصحيّة للتوعية على أهميّة عمل القابلة القانونيّة قبل الولادة وأثنائها وبعدها أيضًا، وكذلك على التوعية على عمليّة التوليد الطبيعيّ حيث أنّ العقود الثلاثة الأخيرة أخرجت الولادة من الإطار الطبيعيّ نحو الولادات القيصرية في المستشفيات وتصل نسبتها بحسب آخر الإحصاءات إلى أكثر من ٤٢ بالمئة في مجمل الولادات يقوم بها أطباء التوليد، وربّما تراجعت النسبة بعض الشيء، بفعل ولادات اللّاجئات وهي تتمّ أكثرها بصورة طبيعيّة.

فاليوم وغدًا لديكنّ الكثير من التحدّيات ونحن معكنّ في هذا المضمار لأنّ للقابلة دورًا هامًا وواسعًا تقوم به في المستشفى إلى جانب الطبيب، فلا تكون مراقبة لما يجري بل تكون فاعلة بدورٍ يعترف به الجميع. من هنا برنامجكنّ هو تعريف الناس بدور القابلة وهذا أمر بحاجة إلى تغيير ثقافة وتغيير نظرة الناس لكنّ. وينبغي أيضًا أن تعترف الجهات الضامنة، أكانت رسميّة أم لا، بدوركنّ الصحيّ الأساسيّ بالنسبة للمرأة الحامل، فتحصل القابلة على التعويض والراتب بصورة مباشرة ومحترمة. والعمل هنا لا بدّ أن يتمّ عن طريق برامج التربية والتوعية وكذلك شرح المشكلات للمسؤولين خصوصًا النساء بينهنّ في الحكومة ليكونوا صوت القابلة التي تستحقّ منّا جميعًا الإكرام والثناء على دورها.

مرّة جديدة، تهاني وتهاني الجامعة اليسوعيّة وهي اضطلعت بالدور الكبير من أجل تمهين القابلة القانونيّة وتمكينها حتّى ولو كانت القابلة في القليل من الأحيان رجالاً. فإن شاء الله، وإن عملتّن بجِدٍّ وجهدٍ ووحدة الكلمة بين مختلف القابلات والجهات، نستطيع سويّة أن تصل القابلة القانونيّة على مستوى من العلوم الصحيّة تتيح لها بأن تقوّي مركزها ودورها الاجتماعيّ، وكذلك أن تتعدّد البرامج المناسبة لتعزيز سلطة القابلة القانونيّة اجتماعيًا وصحيًّا على مستوى المستشفيات والمراكز الصحيّة.

وكما سمعت مرّة النقيبة الأولى تقول : "لن تكون القابلة القانونيّة "كُمالة عدد". وأنا أعرف الكثير من القابلات مغرمات بعملهنّ، فلنعمل معًا من أجلها لتكون أساسًا في تنظيم الأسرة وحمايتها.